مستقبل التبرعات في ظل السياسات الاقتصادية الجديدة !

د. إبراهيم بن سليمان الحيدري

مختص في إدارة العمل الخيري

لو كان القطاع غير الربحي دولة، لاحتل المرتبة ١٦ من بين أكبر اقتصاديات الدول حول العالم حسب البنك الدولي، فالقطاع غير الربحي غني وثري ومؤثر في اقتصاد الدول. والعلاقة بين القطاع غير الربحي والاقتصاد علاقة ذات اتجاهين فكما يؤثر في الاقتصاد فالوضع الاقتصادي أحد أهم العوامل المؤثرة فيه.

هذه المقالة تسلط الضوء على أثر التغير في الوضع الاقتصادي على سوق التبرعات للقطاع الخيري تحديدًا، وتهدف إلى إثارة انتباه العاملين فيه للمستقبل الذي ينتظر منظماتهم ، وقدرتها على تحقيق رسالاتها الخيرية وتلبية احتياجات المستفيدين في ظل تغير الظروف الاقتصادية.

في هذه الصدد هناك خبر سيئ وآخر جيد!

أما الخبر السيئ فتاريخيًا تشير التقارير إلى أن هناك علاقة طردية وثيقة بين المستوى الاقتصادي وكرم المجتمع، مما يعني أن سوء الأحوال الاقتصادية في دولة ما سيؤثر سلبًا على التبرعات التي تتلقاها المنظمات الخيرية بشكل مباشر؛ وذلك لارتباط سلوك الداعمين أفرادًا وشركات ومؤسسات مانحة بمستوى الدخل وقيمته. وتشير الدراسات إلى أن مظاهر التأثر في التبرعات تتمثل – ولا تنحصر- في انخفاض أعداد الداعمين، وانخفاض نسبة التبرعات من الدخل، وتحويل التبرعات من المجالات الأقل حاجة إلى المجالات الأكثر حاجة من وجهة نظر الداعمين هذا بالإضافة إلى تأثر استثمارات المنظمات الخيرية سواء في قيمة الأصول أو كمية العوائد.

ففي الأزمة الاقتصادية التي ضربت كثيرًا من الدول عام ٢٠٠٨، أوضحت المؤشرات إلى أن التبرعات الأمريكية ما بين عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ انخفضت بنسبة ١١% عوضًا من أن تستمر في

النمو المطرد خلال السنوات التي سبقت الأزمة. وانخفضت التبرعات البريطانية بحلول عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٣% مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠٠٨. يأتي هذا الانخفاض في حجم التبرعات خلال فترة الأزمات الاقتصادية مقابل زيادة الطلب على الخدمات التي تقدمها المنظمات الخيرية من قبل المتأثرين من أفراد المجتمع بسوء الأوضاع الاقتصادية.

أما الخبر الجيد فهو أن تعافي سوق التبرعات عادة ما يكون سريعًا بعد الأزمة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال استعادت التبرعات الأمريكية والبريطانية مسيرتها في النمو بعد فترة وجيزة من أزمة ٢٠٠٨. كما أن تأثير الأزمة الاقتصادية يتفاوت في حدته بين شرائح المجتمع فقد أشارت الدراسات التحليلية أن تبرعات الطبقات ذات الدخل المتوسط والدخل العالي كانت أقل تأثرًا بالأزمة من تبرعات الطبقة منخفضة الدخل، وتذكر دراسة أجراها مركز Barclays Wealth على ٥٠٠ ثريًّا من أمريكا وبريطانيا أن ٧٥% منهم لم يخفضوا تبرعاتهم خلال فترة الأزمة، بل إن ٢٥% منهم زادت تبرعاتهم. كما أن الأزمات المالية لا تؤثر بشكل متساوي على سوق التبرعات، فعادة ما يميل الداعمون لمساندة المنظمات الخيرية التي تقدم خدمات إنسانية إدراكًا منهم بزيادة حجم الطلب على هذا النوع من المنظمات، إلا أن ذلك ربما يكون على حساب تبرعات المنظمات الخيرية التي يرى المجتمع أنها أقل حاجة. ففي أمريكا على سبيل المثال زادت التبرعات لصالح بنوك الطعام بمقدار ٣٠%، بينما انخفضت التبرعات التي تتلقاها الجامعات البريطانية بمقدار ٢٠% خلال فترة الأزمة الاقتصادية. وهذا ما يؤكد أنه مع أن هناك علاقة وثيقة بين المستوى الاقتصادي والتبرعات إلا أن التبرعات في الأساس هي نشاط اجتماعي وعند المسلمين نشاط تعبدي.

بين الخبر السيئ والخبر الجيد لابد من ملاحظة أن حدة ونطاق تأثر التبرعات بالأزمات الاقتصادية يعتمد على مدة الأزمة الاقتصادية وعمقها فكلما زادت الأزمة زمنًا وعمقًا زاد تأثيرها على التبرعات على المدى الطويل، كما تتأثر بالتدخلات التي تقوم بها الحكومات في مواجهة الأزمة الاقتصادية.

على المستوى المحلي فنحن لا نعيش - بفضل الله - أزمة اقتصادية، إلا أن العاملين في المنظمات الخيرية مطالبين بأن يكونوا أكثر حساسية تجاه أثر السياسات الجديدة التي تتبناها الحكومة في مواجهة التحديات الاقتصادية على سوق التبرعات، وبذلك أنصح المنظمات الخيرية أن تعزز الاستدامة المالية وتتبنى استراتيجيات تسويقية مدروسة وتنقب عن الهدر المالي - إن وجد - في أروقتها وأنشطتها. كما أن المؤمل من الجهات الحكومية ذات العلاقة بتفعيل وتمكين القطاع غير الربحي في رؤية ٢٠٣٠ أن تتبنى سياسات تخفف من حدة الآثار المحتملة على المنظمات الخيرية وبالذات الصغيرة والناشئة منها.